و اقع الشمول المالي في الدول العربية ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه

ط د/ معروق محمد شعيب د/رحايلية سيف الدين

med8chouaib@gmail.com s.rehailia@univ-soukahras.dz

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس

ملخص:

يشهد سوق الصناعة المالية تطورات جوهرية نتيجة العديد من العوامل أبرزها التطورات التكنولوجية المتسارعة، حيث ظهرت العديد من المصطلحات الحديثة منها الشمول المالي الذي يقصد به سهولة الوصول والاستفادة من الخدمات المالية المختلفة. وجاءت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الدول العربية وكذا مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيزه. حيث خلصت الدراسة إلى تباين نسب الشمول المالي بين الدول العربية التي تتميز عموما بضعف في التكنولوجيا المالية مقارنة بالمستويات العالمية، إضافة إلى تواجد جهود معتبرة لتطوير المجال خصوصا في دول الخليج العربي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، التحول الرقمي، الدول العربية.

تصنيفات JEL : G50- O3

Abstract:

The financial industry market is experiencing fundamental developments as a result of many factors, most notably the rapid technological developments, as many modern terms have emerged, including financial inclusion, which means ease of access and benefit from various financial services. This research paper came to shed light on the reality of financial inclusion in the Arab countries, as well as the contribution of financial technology in enhancing it.The study concluded that financial inclusion rates varied among Arab countries, which are generally characterized by weakness in financial technology compared to global levels, in addition to the presence of significant efforts to develop the field, especially in the Arab Gulf states.

Keywords: Financial inclusion, Financial technology, Digital transformation, Arab countries.

JEL classification: G50 ،O3

مقدمة:

تسارع نمو التقنيات المالية الحديثة خلال الأعوام الأخيرة نظرا للتطور الهائل في المجالات التقنية وثورة المعلومات وسرعة الاتصالات، مما أدى إلى توفير مجموعة من المنتجات والخدمات الرقمية بكلفة وجهد أقل ومصممة بشكل يتناسب مع احتياجات مختلف شرائح المجتمع. وتحول التركيز من مفهوم الإقصاء المالي إلى مفهوم الشمول المال حيث اكتسب زخما كبيرا خلال عام 2020 أين تسبب انتشار فيروس كوفيد 19 المستجد بدفع وتسريع التحول الرقمي بنسبة 75 بالمئة، بالإضافة إلى تطور حجم الاقتصاد الرقمي من 4.5 بالمئة إلى 15.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجماليالعالمي،

رغم أن العالم شهد انكماش وكساد شبيه بما حصل بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن قطاع التقنيات المالية _فنتيك_ خرج أقوى وأوسع أين شهد أعلى نمو في عدد المستخدمين. وإلى جانب ارتفاع الاستخدام الفردي للتقنيات المالية بسبب أزمة كوفيد 19 تزايد أيضا استخدامها من طرف الحكومات،فقد لجأت إلىتكييف الأنظمة والتشريعات وحجم المعاملات والخدمات والمنتجات التي تم استحداثها مع متطلبات عدم التلامس وتزايد الحاجة إلى تنفيذ المعاملات عن بعد عليها حيث أصبحت فكرة اعتماد العملات الرقمية حتمية. أين تم التوجه لتطبيق هده الفكرة من قبل بعض المصارف المركزية كالسويد وسنغافورة وكندا. بالإضافة إلى إطلاق المصرفان المركزيان في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية برنامج تجريبيا لإصدار عملة رقمية مشتركة كي تستخدم للمعاملات المصرفية عبر الحدود من أجل تطوير قطاع الحوالات المالية وبناء ثقة المستثمرين بتلك العملات.

رغم هذا فإنه يوجد على مستوى العالم 1.7 مليار شخص بالغ يفتقرون لحساب بنكي، كما يوجد 3 مليار شخص لا يتم خدمتهم بشكل كامل. هؤلاء الأشخاص لديهم إمكانية محدودة للحصول على الخدمات المالية إلا أنها بعيدة كل البعد عما هو مطلوب، ولا يوجد لدى معظمهم حرية اختيار الخدمات أو مقدمي الخدمة. أما في عالمنا العربي فيوجد 63 بالمئة من الأفراد البالغين محرومين من الخدمات المالية. منهنا تبرز لنا إشكالية بحثنا والتي صغناها في التساؤل التالي:

- ماهو دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو الشمول المالي وماهي أبعاده ومؤشراته؟
- ماهو واقع الشمول المالي في الدول العربية؟
- ماهو مفهوم التكنولوجيا المالية وما هي أهم تطبيقاتها؟
- كيف تعزز التكنولوجيا المالية من الشمول المالي؟

من خلال ماسبق تبرز لدينا الفرضيات التالية:

- يبقى تبني مفهوم الشمول المالي ضعيفا في الدول العربية نتيجة للعديد من الأسباب.
- تعاني مختلف الدول العربية تأخرا في مجال التكنولوجيا المالية نتيجة ضعف البنية التحتية التكنولوجية.
- يمكن أن تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للدول العربية.

كما تتمثل أهداف الدراسة في: التعرف على الإطار النظري للشمول المالي من خلال وضع مختلف التعريفات المتعلقة به إضافة إلى تسليط الضوء على واقعه في الدول العربية وكذا أهم مؤشراته، من جهة أخرى سيتم التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتكنولوجيا المالية بالإضافة إلى واقعها في الدول العربية ودورها في تعزيز الشمول المالي.

منهجية الدراسة: للإلمام بمختلف محاور الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي لتبيان الإطار النظري للدراسة وتسليط الضوء على مختلف متغيرات الموضوع، كما تم اتباع المنهج التحليلي لتحليل الأشكال والبيانات والربط بين متغيرات الدراسة.

خطة الدراسة: للإجابة على أسئلة الدراسة و التحقق من الفرضيات تم تقسيم الورقة البحثية إلى محورين أساسيين، حيث جاء المحور الأول لتسليط الضوء على مفهوم الشمول المالي، مبادئه و أبعاده و كذا واقعه في الدول العربية، و جاء

المحور الثاني لتبيان أساسيات التكنولوجيا المالية و كذا أهم الابتكارات في المجال إضافة إلى الانتقال التكنولوجي وأثره على الشمول المالي.

المحور الأول: مفهوم الشمول المالي:

برز الشمول المالي كأولوية إنمائية قبل ظهور جائحة كورونا، فقد ظهر باعتباره تحديًا كبيرًا من أجل التنمية، ويُعد موضع نقاشات حادة بين صانعي السياسات، والعاملين في مجال التنمية، والقطاع الخاص. حيث تم دمج أساس الشمول المالي في سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. كما زاد الاهتمام الدولي بتحقيق الشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 أين تم إصدار عدة تعريفات من جهات مختصة بالإضافة إلى بناء مؤشرات لقياسه.

أولا: تعريف الشمول المالي:

- **التعريف الصادرعن مجموعة العشرين (20G) والتحالف العالمي للشمول المالي:**

نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. (أعطيه، 2019)

- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والشبكة الدولية للتثقيف المالي المنبثقة عنها:**

بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز النفاذ إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية المراقبة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكامل أو المناسب، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تضم التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (partnership, 2020)

- **تعريف البنك الدولي للشمول المالي:**

وصول الشركات والأفراد إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة التي تقابل احتياجاتهم مثل المعاملات، المدفوعات والإيداع والائتمان والادخار وتوصيلها بشكل مسؤول ومستدام. (الدولي)

- **تعريف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP):**

وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا. (شنيني، عدد2018/02، صفحة 107)

من خلال هذه التعاريف وجدنا أن أبسط مفهوم يمكن تقديمه للشمول المالي أنه" عملية إيصال سائر الخدمات المصرفية إلى العملاء المقصين من ذوي الدخل المحدود والذين يعيشون في مناطق نائية بطريقة أمنة ورسمية وبسعر مقبول".

ثانيا : أهمية تعزيز الشمول المالي:

لا تقتصر أهمية الشمول المالي على تسهيل إمكانية الحصول على الائتمان والخدمات المالية مما يساعد على إخراج الناس من الفقر المدقع فقط. بل ستنعكس بشكل إيجابي على درجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة، وعلى النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة أخرى. ويمكن إيجاز أهمية الشمول المالي في النقاط التالية: (برنيه، 2012، صفحة 3.4.5)

- كلما تعززت مؤشرات الشمول المالي تحسنت مستويات الاستقرار المالي، خصوصا باستخدام الخدمات والمنتجات الرسمية.
- تنويع الخدمات المالية لدى المؤسسات المالية يقلل من المخاطر ويزيد من المدخرات ويوفر السيولة.
- الحد من الفقر والجوع وعدم المساواة، لاسيما بين الجنسين، وتحسين فرص الحصول على العمل، وتعزيز الرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي.
- يساهم الشمول المالي في تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بعملائها، واستقطاب فئات جديدة من العملاء.
- خلق فرص عمل جديدة وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة.
- تزايد الاهتمام بالشمول المالي في ظل جائحة كوفيد-19 لضمان نفاذ آمن ومستدام لكافة شرائح السكان الى الخدمات المالية.

ثالثا: مبادئ الشمول المالي:

ابتكرت مجموعة العشرين(20G) عدة معايير دولية يمكن اتباعها من الدول لتعزيز الشمول المالي حيث تم اقتراح تسع مبادئ سنة 2010 وهي: القيادة، التنوع، الابتكار، الحماية، التمكين، التعاون، المعرفة، النسبية، الإطار المرجعي.

أما في سنة 2020 فقد أصدرت المجموعة المبادئ التوجيهية رفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة، تتوزع المبادئ الثمانية على أربع مجموعات رئيسية كالآتي: (أعطيه، 2019، صفحة 07.08)

- ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة

- **المبدأ الأول:** دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيني، وضمان تنافسية المؤسسات المالية.
- **المبدأ لثاني:** تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.

- تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة

- **المبدأ الثالث:** تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.
- **المبدأ الرابع:** دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.

- تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية

- **المبدأ الخامس**: دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى خدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.
- **المبدأ السادس**: النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

● تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة

- **المبدأ السابع**: تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.
- **المبدأ الثامن**: دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، بما يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة. (طلحة، 2020، صفحة 03،04)

رابعا: الخطوات العملية لبناء وتطوير استراتيجية وطنية للشمول المالي

تسعى العديد من الدول إلى إطلاق استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي بشكل مدروس وحصيف وتوفير البنية التحتية اللازمة له بما يدعم النمو الشامل والمستدام، حيث ارتكزت الاستراتيجيات والخطط على عدة محاور من أبرزها: (صندوقالنقدالعربي، 2015، الصفحات 9-18)

- دراسة البيئة القانونية والتشريعية لعملية بناء الاستراتيجية.
- تحديد الجهة التي ستتولى قيادة عملية بناء الاستراتيجية.
- تحديد الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية.
- تحديد التحديات التي تواجه بناء الاستراتيجية الوطنية.
- تعيين اللجان المتعلقة ببناء الاستراتيجية وتحديد مهامها.
- تعيين منسق/ مدير لمشروع بناء الاستراتيجية.
- تحديد دور الشركاء الرئيسيين في بناء الاستراتيجية.
- تحديد الإطار الزمني لعملية بناء الاستراتيجية.
- تعزيز خبرات أعضاء اللجنة الفنية لبناء الاستراتيجية.
- دراسة الوضع القائم للشمول المالي وتحديد الفجوة واحتياجات المواطنين.
- تحديد وتقييم الجهود والمبادرات المبذولة في مجال تعزيز الشمول المالي في الدولة.
- تحديد المخرجات والنتائج المتوقعة لتطبيق الاستراتيجية وبما يشمل مؤشرات وطرق التحقق من الوصول إليها.
- إعداد مسودة وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وخطة تطبيقها.

خامسا: أبعاد الشمول المالي ومؤشره:(بوتينة، 2018، صفحة 09،10)

قام تحالف الشمول المالي Alliance of Financial Inclusion بإعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي Financial Inclusion Data Working Group والتي ساهمت بوضع مجموعة من الأبعاد لقياس الشمول المالي، حيث تم تصميم هذه الرابطة حتى تكون مرنة وملبية للاحتياجات الخاصة لكل بلد، ولكنها بنفس الوقت تسمح بإجراء المقارنة والقياس بين البلدان. ركزت هده المجموعة على بعدين رئيسيين هما: إمكانية الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية.

من جهة أخرى أكدت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي Global Partnership Financial Inclusion أن الشمول المالي هو عنصر أساسيلمكافحة الفقر، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة، لهذا يجب استخلاص نتائج موثوقة حول أبعاد وقياس الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما تم الإجماع عليه بين أعضاء الرابطة العالمية في مؤتمر لوس كابوس المكسيكية الذي تم عقدة سنة 2012 بالاتفاق على تقديم توصية تشمل ثلاثة مؤشرات رئيسة للشمول المالي هي:

- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية Access dimension.
- الاستخدام الفعال للخدمات المالية .Usage dimension
- تعزيز جودة الخدمات المالية .Quality

المؤشر العالمي للشمول المالي : Global Findex(ديميرجوتش، 2018)

تعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أشمل مجموعة بيانات في العالم حول كيفية قيام البالغين بالإدخار، والاقتراض، وسداد المدفوعات، وإدارة المخاطر المالية وتصدر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات منذ 2011. أين دشن البنك الدولي بتمويل من مؤسسة بيل وملينداً جيتس قاعدة بيانات التي يتم جمعها بالتعاون مع مؤسسة جالوبGallup، أكثر من 140 بلدا حول العالم. وأعقبت الجولة الأولى من الممسوح الاستقصائية جولة ثانية في عام 2014 وأخرى ثالثة في عام 2017

ويقدم إصدار 2017 عن "قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية" النتائج الرئيسية من قاعدة البيانات إلى جانب بعض الأفكار التفصيلية عن كيفية استخدام الأشخاص للخدمات المالية في 144 بلداً.(آسليديميرجوتش-كونت، وليوراكلابر، ودوروثي سنجر، وسنية أنصار، وجيك هيس 2018. قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية. كتيب العرض العام. واشنطن: البنك الدولي.)

يشتمل هذا الإصدار من قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي على مؤشرات محدَّثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها. وبالإضافة إلى ذلك، يحتوي هذا الإصدار على بيانات عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية، ويستند إلى أكثر من 150 ألف مقابلة أُجريت في بلدان مختلفة من العالم.

شكل(01): نسبة البالغين ممن يملكون حساب مصرفي

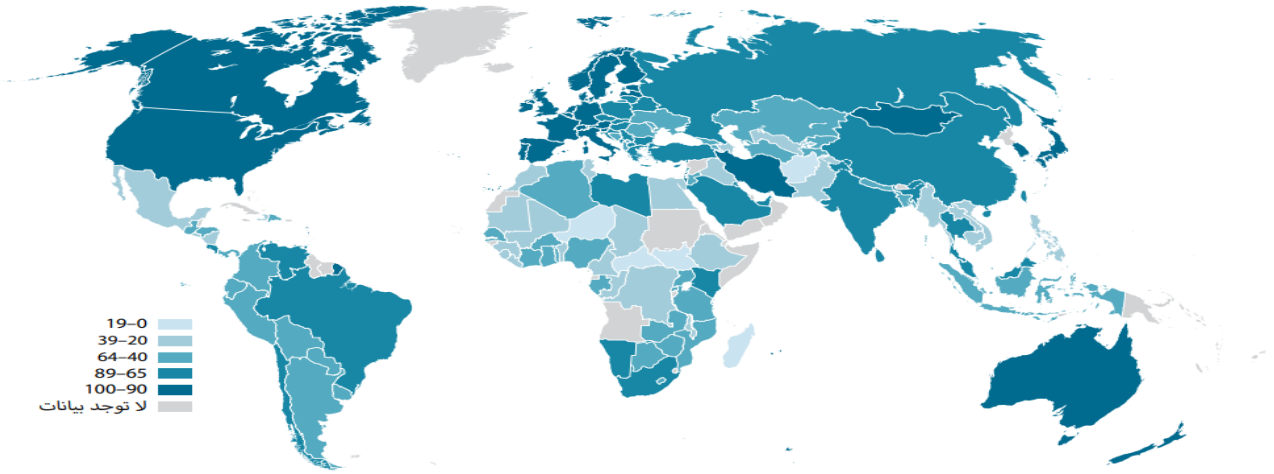

المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العاملي للشمول المالي FINDEX 2017

يمتلك 69% من البالغين، أي 3.8 مليار شخص، حالياً حسابات في البنوك أو لدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وهي خطوة بالغة الأهمية في الحد من براثن الفقر. وقد تحسنت هذه النسبة من 62% في عام 2014 ومن نسبة لا تتجاوز 51% في عام 2011. وفي الفترة بين عامي 2014 و2017، حصل 515 مليون بالغ على حسابات مصرفية، وقام 1.2 مليار بالغ بذلك منذ عام 2011 وفقاً لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي. ورغم ارتفاع ملكية الحسابات في بعض البلدان، فإن التقدُّم في هذا الشأن كان أبطأ في بلدان أخرى، حيث يعوقه في الغالب التباين الكبير بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء. ولم يطرأ أي تغيير على الفجوة بين الجنسين في البلدان النامية منذ عام 2011، حيث لا تزال قائمة بواقع 9 نقاط مئوية.

المحورالثاني: و اقع الشمول المالي في الدول العربية:

لا تزال المنطقة العربية تسجّل أدنى المستويات في العالم فيما يخصّ الشمول المالي، ويمكن تقديم أهم النقاط كما يلي:

- يمتلك نحو 37 % فقطمن البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 160 مليون شخص عربي أو 63 % من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية و التمويليةالرسمية.
- تشيرالإحصاءات إلى أن 79 % من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما في المنطقةالعربية لايمتلكون حسابات مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية،وهوأدنى معدل في العالم.
- يمتلك 27.7 % من البالغين ضمن أفقر 40 % من الأسر في العالم العربي حسابات مصرفية مقابل 43.4 % ضمن أغنى 60 % من الأسر،ممايعكس عدم المساواة في إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية بين فئات المجتمع حسب الدخل.
- تعاني المرأة العربية من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الشمول المالي لدى النساء من 13.8 % عام 2011،لايزال يمتلكن حوالي 25.6 % فقط من النساءحسابات مصرفية (وهي أدنى نسبة عالمياً)،مقابل 48.3 % من الرجال،ممايعكس فجوة كبيرة في نسب الشمول

المالي بين الجنسين تصل إلى نحو 23 % ،أي أن فرص المرأة العربية في امتلاك حساب مصرفي تقل عن الرجل بمقدار النصف في أغلب الدول العربية.

- بالنسبة للأرياف،تحسنت نسبة ملكيةالحسابات من 11.2 % عام 2011 إلى 18.7 % عام 2014 و27.8 % عام 2017،إلاأنهالاتزال النسبة الأدنى حول العالم.

شكل (02): نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما ويمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية في مختلف مناطق العالم.

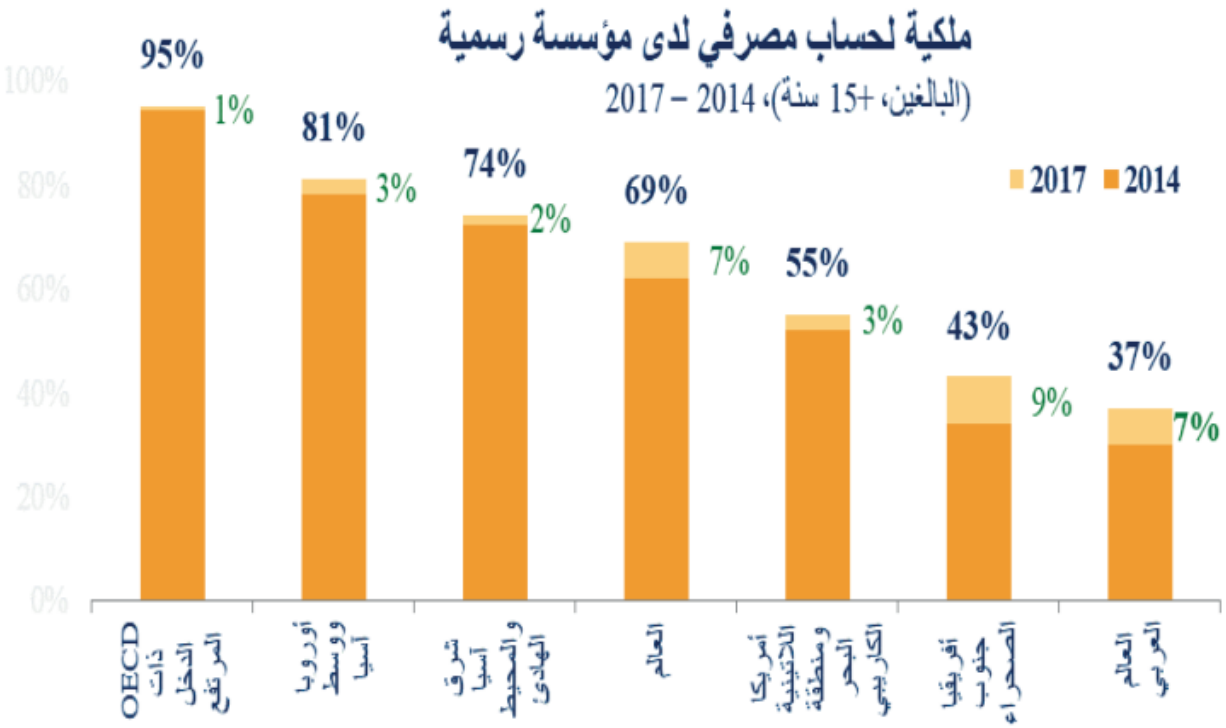

المصدر: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزيةومؤسسات النقد العربية بالاعتماد على بيانات البنك الدولي FINDEX 2017

أولا: تقييم مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية:

بالرغم من الزيادة الملحوظة في ملكية الحسابات في جل الدول العربية بين عاميّ 2011 و2017، إلا أن هناك تبايناً كبيراً بين الدول. ففي العام 2017 سجلت دول الخليج نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ خصوصا في الإمارات العربية المتحدة88.2 %، والبحرين83 %، والكويت عند 80 %،فيحينلمتتجاوز نسبة 25 % في كل من اليمن،وجيبوتي،والسودان،وموريتانيا،وجزرالقمر،والعراق، وسوريا.

وسجلت الإمارات العربية المتحدة الارتفاع الأكبر في نسبة الشمول المالي في المنطقة العربية، حيث ارتفعت ملكية الحسابات من 59.7 % عام 2011 إلى 88.2 % عام 2017،تليهاالسعوديةمن 46.4 % عام 2011 إلى 71.7 % عام 2017،ثم مصرالتيشهدتارتفاعاًفيملكية الحسابات من 9.7 % عام 2011إلى 32.8 % عام 2017. أمافيالعراق،فبلغت نسبة الشمول المالي 22.7 % عام2017 مقابل 10.6 % عام 2011،وسجل هذا التحسن بفضل إجراءات المصارف

المتمثلة بتطوير خدماتها المقدمة للفئات متوسطة الدخل من خلال توطين رواتب الموظفين و منح المزيد من القروض،فضلاعن تزايد عدد شركات الدفع الإلكتروني.

شكل (03): نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما ويمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية لدى الدول العربية

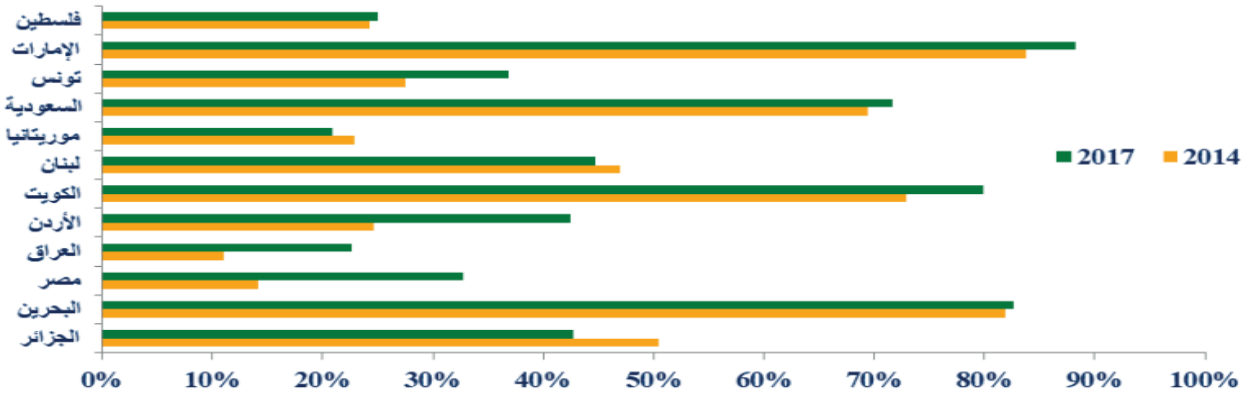

المصدر: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزيةومؤسسات النقد العربية بالاعتماد على بيانات البنك الدولي FINDEX 2017

والملاحظ أن هناك تحسن في نسب الشمول المالي لدى النساء، خصوصاً في السعودية، حيث ازدادت ملكية الحسابات بين النساء بشكل كبير من 15.2 % عام 2011 إلى 58.2 % عام 2017،وفيالإماراتمن 47.2 % إلى 76.4 %،وفي البحرين من 48.8 % إلى 75.4 %،وفي مصرمن 6.5 % إلى 27 %.منجهةأخرى مازالت النساء تعاني من الإقصاء في كل من اليمن وجيبوتي و السودان و موريتانيا و فلسطين والمغرب والعراق،حيث يملك أقل من 20 % من هم حسابات في مؤسسات مالية رسمية،أما في اليمن فتنخفض هذه النسبة إلى أقل من 2 %.

شكل (04): الفجوة بين الجنسين في الدول العربية مقارنة مع دول العالم في عام 2017

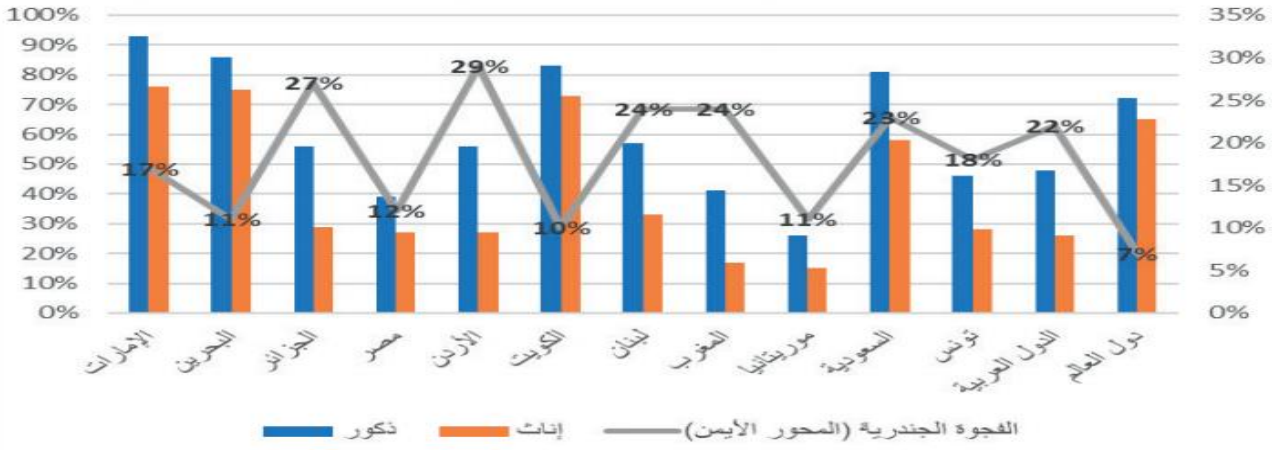

المصدر: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزيةومؤسسات النقد العربية بالاعتماد على بيانات البنك الدولي FINDEX 2017

يمتلك الذكور حسابات ضعف ماتمتلكه النساء تقريباً في معظم الدول العربية، فرغم وجود تحسن ملحوظ في دول الخليج إلا أن الفجوة بين الجنسين لاتزال كبيرة خصوصا بدول المغرب العربي بالإضافة إلى لبنان والأردن الذي سجلت فيه أكبر نسبة 29%،فالمرأةالعربية تعاني بشكل عام من صعوبة الوصول إلى القنوات المالية الرسمية أكثرمن الرجال، نتيجة الحواجز الهيكلية، والعقبات التنظيمية، وبالتالي تفتقر إلى الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملك الأصول والتمكين الاقتصادي.

شكل (05): سلوك الاقتراض لدى المنطقة العربية للمواطنين ممن أعمارهم تزيد عن 15 عام

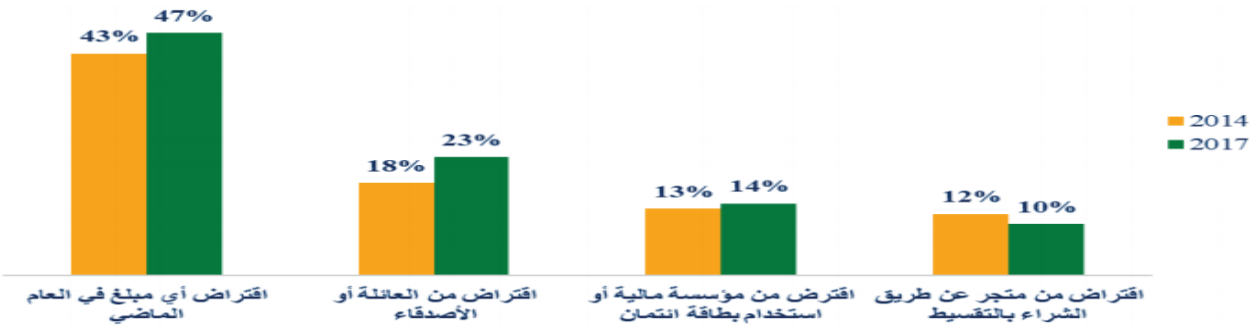

المصدر: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزيةومؤسسات النقد العربية بالاعتماد على بيانات البنك الدولي FINDEX 2017

تعاني فئة الشباب بشكل مضاعف من الإقصاء المالي حيث تواجه هذه الفئة في المجتمعات العربية عوائق رئيسية تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية. خصوصا أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـ15 عاماً. ولكن غالبية الشباب في الدول العربية لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل عمر الـ25، كما أن الشباب دون سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها، الأمر الذي يفسر تدني معدلات الشمول المالي في معظم الدول العربية باستثناء دول الخليج،خصوصا أن فئة الشباب تشكل نسبة كبيرة من المجتمعات العربية.

شكل (06): نسب المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن أعمارهم تزيد عن 15 عام خلال عامي 2014-2017

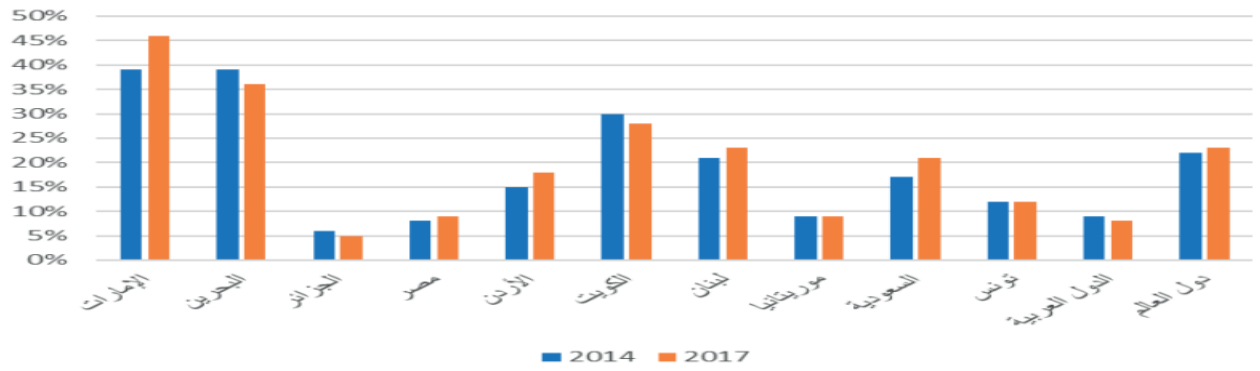

المصدر: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزيةومؤسسات النقد العربية بالاعتماد على بيانات البنك الدولي FINDEX 2017

على الرغم من جهود الحكومات والدول في توفير خطط وضخ أموال في المصارف والبنوك المركزية العربية لتحفيز الإقراض المصرفي خصوصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. تحتل المنطقة العربية المرتبة الأخيرة عالمياً من حيث الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية. حيث اقترض 8 % فقطمن البالغين من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان، وهو معدل أقل بكثير من المعدل العالمي الذي بلغ 22.5 % سنة 2017. كما انخفضت نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية في العالم العربي مقارنة بالعام 2014، حيث سجلت اليمن أدنى نسبة 0.6 % تليها الصومال2.1 %والعراق 3.1 %والسودان4.2 %،بالإضافةإلىدولالمغربالعربيكالمغرب2.6 % والجزائر 5 % أقل من المعدل الدول العربية عام 2017. في المقابل سجّلت الإمارات العربية المتحدة46.1 %والبحرين36.3 % والكويت 28.5 % ولبنان22.6 % أعلى نسب اقتراض من مؤسسات مالية رسمية أو عبر بطاقات الائتمان في المنطقة العربية عام 2017 أعلى من المعدل العالمي البالغ 22.5 %. والجدير بالذكر أن في جميع الدول العربية بدون استثناء تزيد نسبة المقترضين الذكور على نسبةالمقترضين النساء،مما يشيرإلى أن النساء تعاني ضعف ما يعانيه الرجال للوصول إلى فرص التمويل عبر القنوات المالية الرسمية مما يبقى على فجوة الإقصاء المالي.

ثانيا: الأسباب الرئيسية للإقصاء المالي في الدول العربية:

تتعدد الأسباب وراء انخفاض ملكية الحسابات المصرفية في المنطقة العربية ومن بين أهمها نوجزها فيما يلي:

- عدم كفاية رصيد أو أموال العميل (insufficient funds). أفاد معظم البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية في جميع الدول العربية أن السبب الرئيسي وراء ذلك هو عدم كفاية الأرصدة أو الأموال لديهم. ويعاني المصريون تحديداً من هذا العائق، حيث أفاد أكثر من 83 % من المستبعدين مالياً في مصر أنهم يعانون من عدم كفاية الأموال لديهم.
- ارتفاع كلفة الخدمات المالية بنسبة (70.9 %)
- نتيجة لعدم الثقة في المؤسسات المالية بنسبة (55.2 %).
- قد يكون تدنّي نسبة الشمول المالي في بعض الدول نتيجة بعد المسافات. وتتصدر تونس الدول العربية من حيث نسبة البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية نتيجة بعد المسافات (53.5%).
- عدم توفر الوثائق والشروط اللازمة لفتح حساب مصرفي. ويعاني المستبعدون ماليا في ليبيا من عدم وجود الوثائق اللازمة لفتح حسابات مصرفية أكثر من أية دولة عربية أخرى (33.8 %).
- لأسباب دينية وتفضيل العملاء للخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فإن النسبة الأكبر من المستبعدين ماليا نتيجة أسباب دينية هم أردنيون بنسبة (17.7 %).

المحور الثالث: مفاهيم حول التكنولوجيا المالية

خلال السنوات القليلة الماضية شكل قطاع التكنولوجيا المالية Fintechثورة في مجال الأنظمة المالية العالمية وحتى العربية، حيث بات يلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطرق متقدمة تنافس وتواجه الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة. ولقد نجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية كما نجحتفي خلق الطلب على تلك المنتجات، مثل خدمات

المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين، الأمر الذي يهدد مستقبل الشركات المالية التقليدية في ظل النمو المتزايد لحجم الشركات الناشئة وكذلك سرعة الابتكارات والحلول التكنولوجية. وتتمتع التكنولوجيا المالية بمرونة عاليةوبقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية، مما جعلها أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وإتاحة، خصوصاً للشرائح الكبيرة من الذين يعانون من الإقصاء والتهميش المالي.

أولا: تعريف التكنولوجيا المالية أو (FinTech)

هي عبارة عن كل المنصات والتطبيقات والشركات التكنولوجية التي تعمل في خدمة القطاع المالي في العالم وتطويره. وعرّف مجلس الاستقرار المالي (Financial Stability Board) التكنولوجيا المالية بأنها: «ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية». (العربية)

والتكنولوجيا المالية هي تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية أو المصرفية التقليدية. تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، ففي عالمنا العربي لا يحصل حوالي 160 مليون نسمة أو 63% من البالغين على خدمات مالية رسمية، ولا يتعامل نحو 40% من الفقراء مع المصارف بسبب ارتفاع التكاليف، أو بعد المسافات، أو المتطلبات المرهقة والمعقدة لفتح حساب مالي. وهو ما يعتبر فرصة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية أين يتم تطوير وابتكار خدمات ومنتجاتلتحسين الخدمات المصرفية والمالية للأفراد والشركات، بدعم من هيئات عمومية أو مع مقدمي الخدمات المالية القائمين مثل المصارف بشكل رئيسي (ومضة وبايفورت، 2017).

ثانيا: التكنولوجيا المالية في العالم العربي وتطور ابتكاراتها:(CGAP, 2019)

مما لا شك فيه أن التكنولوجيا المالية تمهد الطريق لمزيد من الإقبال على الخدمات المالية في المستقبل. ففي منطقة يسكنها حوالي 160 مليون من البالغين المحرومين من الخدمات المالية وتضم 13 مليون شركة تفتقر إلى التمويل، أجرت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراءسيجابمراجعة مكتبية متعمقة و150 مقابلةمع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مختلف البلدان، سواء كانت شركات ناشئة أو جهات مقدمة للخدمات المالية، أو جهات تنظيمية، أو حاضنات ومسرعات لأنشطة الأعمال، أو مستثمرين. وفيما يلي بعض النتائج.

1- تطوير ابتكارات التكنولوجيا المالية في العالم العربي:

تم رصد أكثر من 330 حلا من حلول التكنولوجيا المالية في 22 بلدا بالعالم العربي حتى أكتوبر 2019. وعلى الرغم من ملاحظة حلول التكنولوجيا المالية في جميع بلدان المنطقة فعليا، فإن 75% منها تتركز في عدد قليل من البلدان. وتتصدر دول الخليج بلدان المنطقة، حيث تتبنى الإمارات العربية المتحدة أكثر من 60 حلا من هذه الحلول. وتأتي بعدها بلدان شمال أفريقيا، بقيادة المغرب وتونس ومصر، إلى جانب بلاد الشام، بقيادة الأردن ولبنان.كما تقتصر نسبة مساهمة بقية نصف الدول العربية الأخرى 06%. وتجري أبحاثا إضافية في كل من هذه الأسواق لفهم حواجز السوق وفرص تعميم الخدمات المالية بشكل أفضل. وتعتبر البحرين أسرع مراكز التكنولوجيا المالية نموا، ويرجع ذلك جزئيا إلى مختبرها

التنظيمي النشط وتشريعاتها الأخيرة بشأن الخدمات المصرفيةالمفتوحة التي تتيح لطرف ثالث الحصول على المعلومات المالية للعملاء أو مباشرة المدفوعات نيابة عنهم.

شكل (07): توزيع نسب الابتكارات التكنولوجية في الدول العربية

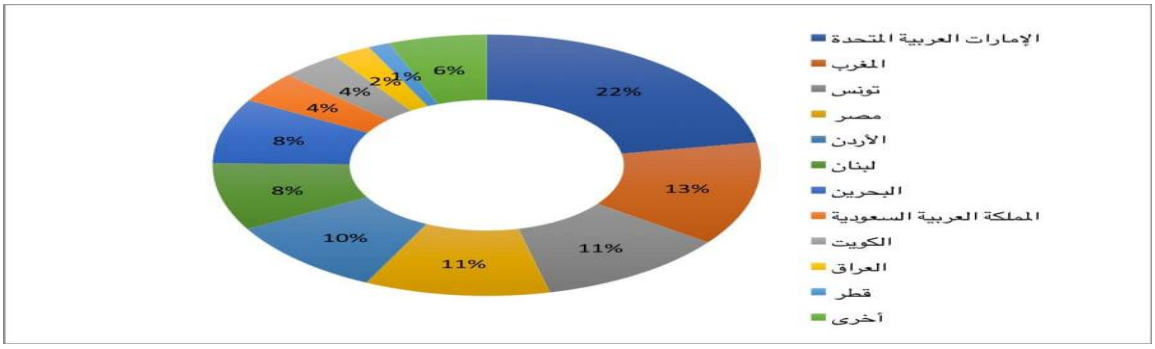

المصدر:مسح سيجاب الإقليمي

بالإضافة إلى البلدان المذكورة أعلاه، تم رصد حلول أيضا في الصومال 1.3%، واليمن 1%، وليبيا1%، وسلطنة عمان0.7%، وجيبوتي 0.7%، وسوريا 0.3%، والجزائر 0.3%، وفلسطين 0.3%.

2- ابتكارات التكنولوجيا المالية التي تصل إلى الأسواق:

تتعلق حلول التكنولوجيا المالية في العالم العربي أساسا بالمدفوعات وهو نفس الاتجاه العالمي، سواء كانت مخزنة القيمة أم لا. وتشكل شركات المدفوعات ما يقرب من 40% من شركات التكنولوجيا المالية في المنطقة، وتمثل التحويلات الدولية أقل من 1%. وتمثل حلول البرمجيات التي تهدف إلى تحسين الكفاءة التشغيلية لمقدمي الخدمات المالية ثاني أكبر مجموعة، وتتكون عادة من حلول مثل تخطيط موارد المؤسسة، أو إدارة علاقات العملاء أو الدردشة الآلية (chatbots). وتشكل حلول تكنولوجيا الاستثمار والتمويل والتكنولوجيا التنظيمية المجموعة الثالثة من المنتجات. وتظل حلول تكنولوجيا التأمين نادرة، على الرغم من أن 99% من السكان لا يحصلون على التأمين.

شكل (08): توزيع الابتكارات التكنلوجيا المالية التي تصل إلى الأسواق.

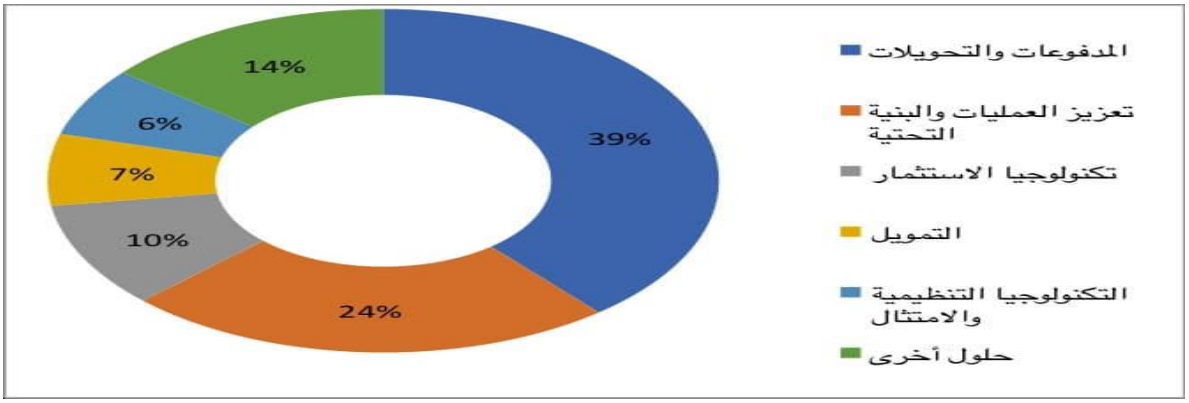

المصدر:مسح سيجاب الإقليمي

ثالثا: الانتقال التكنولوجي و أثره على الشمول المالي:

رغم وجود مصطلح «Fintech» أو التكنولوجيا المالية إلا أنه لم يكن متداولاً بين الأفراد بشكل كبير، حيث بدأ انتشار التكنولوجيا المالية مع انتهاء العقد الأول من القرن الـ21أي بعد الأزمة العالمية، لتكون ثورة في الأنظمة المالية العالمية وتساهمبابتكارات جديدة في القطاع المالي، خصوصا الخدمات المصرفية للأفراد والاستثمار المالي وتحويل الأموال والقروض وجمع التبرعات وإدارة الأصول، الأمر الذى شكلتحديا على مستقبل ووجود الخدمات المالية التقليدية. مما دفع المصارف والمؤسسات المالية إلى إدخال بعض التغييرات في نماذج أعمالها من خلال التوسعفي اعتمادها على التكنولوجيا والاستثمار في البنية التحتية الخاصة بها، وحتىإبراماتفاقيات تعاون مع الشركات الناشئة لتحسين قدراتها التنافسية وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتحسين الخدمات المالية. كما شهدت الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية ارتفاعاً بنحو 207.8% منذ 2015 وحتى 2018، ليصل حجم الاستثمارات العالمية فيهذا المجال إلى 50.8 مليار دولار خلال 2018 بواقع 2196 صفقة، مقارنة بـ16.5 مليار دولار في2015 بواقع 1191 صفقة، وفقاً لتقرير شركة كبى إم جى العالمية، كما شهد الربع الأول من العام الماضي نحو 445 صفقة بحجم استثمارات 6.3 مليار دولار. كل هذه الاستثماراتتوضح مدى تعزيز مفهوم الشمول المالي فيدول العالم، حيث أدى هذا الترابط بين الخدمات المالية والتكنولوجية إلى إحداث طفرة مالية عالمية في خلق المنتجات المصرفية.

1- استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للولوج إلى الحسابات المصرفية واستخدام الإنترنت لدفع الفو اتير أو التسوّق:

تُظهر بيانات البنك الدولي أن 15.2 % من البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية في العالم العربي استخدموا الهاتف المحمول أو الإنترنت للولوج إلى حساباتهم المصرفيةعام 2017،و9 % فقط من البالغين قاموابدفع الفواتير أوالتسوّق عبرالإنترنت،وهذه النسب هي الأدنى على الصعيدالعالمي. في المقابل تسجل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية النسب الأعلى عالمياً 56.5 % و69.8 %،على التوالي.

شكل (09): القنوات المستخدمة في تحويلات ودفع الفو اتيرلدى الدول العربية خلال عامي 2014-2017

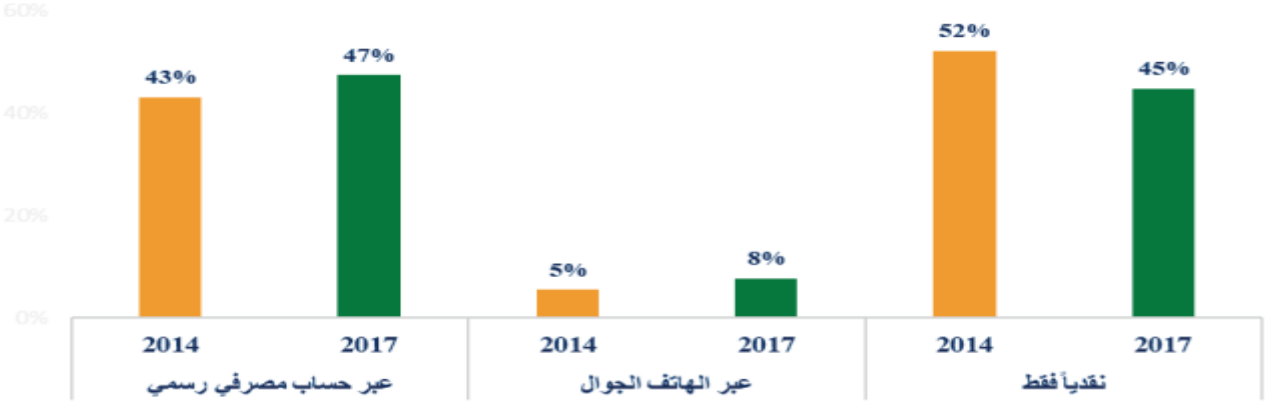

المصدر: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزيةومؤسسات النقد العربية بالاعتماد على بيانات البنك الدولي FINDEX 2017

وعلى صـعيد الدول العربية، اسـتخدم 52.9 % من البالغين الذين يملكون حسـاباً مصـرفيا في الإمارات هواتفهم المحمولة أو الإنترنت للولوج إلى حسـاباتهم المصـرفية،وهي أعلى نسـبة عربياً، تليها السـعودية 35.7%،فالبحرين 34.9 %،فالكويت 29.8 %،فالعراق 25.2 %. فيالمقابل،جاءتمصر 6.9 %،والمغرب 5.0 %،والجزائر 4.7 % في المراتب الأخيرة عربيا من حيث استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للولوج إلى الحسابات المصرفية. أمابالنسبة لدفع الفواتير أو التسـوّق عبر الإنترنت، فاحتلت الإمارات أيضـاً المرتبة الأولى عربياً 59.7 %،تليهاالبحرين 43.7 %،فالسـعودية 38.5 %،فالكويت 35.9 %،فلبنان 16.4 %. فيالمقابل،جاءت موريتانيا 3.8 %،ومصر 3.5 %،والمغرب2.0 % في المراتب الأخيرة عربيا من حيث استخدام الإنترنت لدفع الفواتير أو التسوق.

شكل (10): مكونات القنوات المستخدمة في تحويلات ودفع الفواتيرلدى الدول العربية خلال عامي 2014-2017

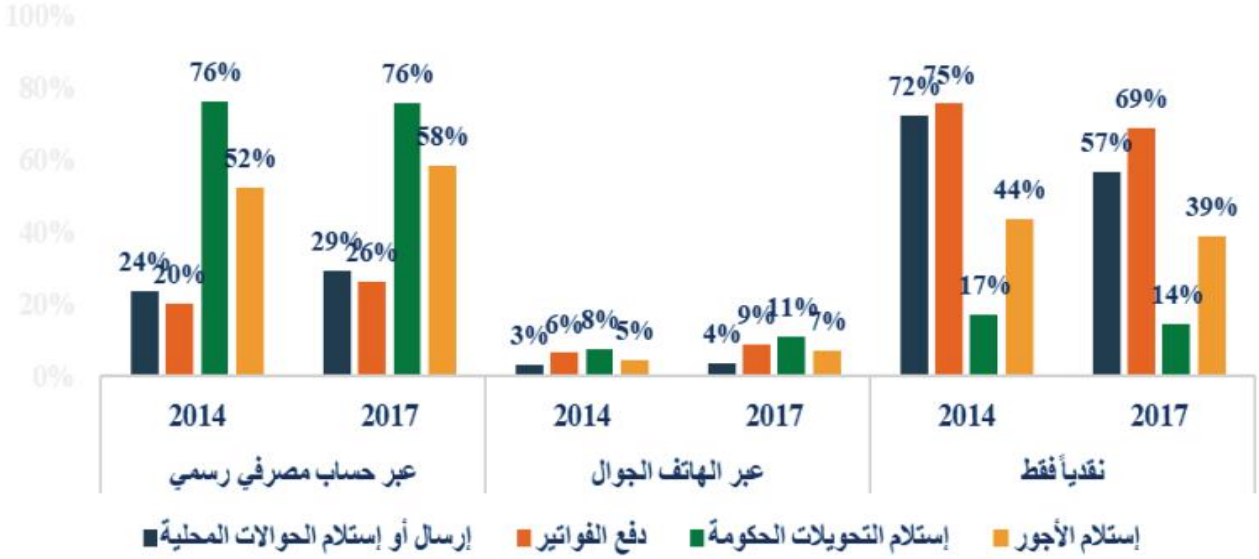

المصدر: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزيةومؤسسات النقد العربية بالاعتماد على بيانات البنك الدولي FINDEX 2017

وتظهر الأرقام أعلاه السوق المتاحة أمام الدول العربية لتعزيز الشمول المالي عبر استعمال الخدمات المالية الرقمية وضرورة الاستثمار في مشاريع تطوير البنى التحتية، خصوصا إذا ما تم التركيز على تحديث تكنولوجيا الاتصالات وشبكات الاتصالات والإنترنت. وتبرز أهميتهالما تتيحه من فرص تساعد في التغلب على تحديات العولمة للمؤسسات المالية والمصرفية الوطنية في مواجهة المؤسسات المتعددة الجنسيات. كما أن تكلفة العملية التجارية الإلكترونية أقل بعشرين مرة من تلك التي نقوم بها عبر الهاتف، وأقل بستين مرة من الخدمات التي نقوم بها وجهاً لوجه. وهو ما يدفعنا إلى التركيز علىضرورة وحتمية هذا التطور الرقمي والتكنولوجيا المالية بالنسبة للشمول المالي والذي سيساهم دون شكفي دمج الفئات المهمشة مالياً، والتي لا يسمح لها دخلها المالي المنخفض من الانخراط في عمليات القطاع المصرفي، بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية أو بمعنى آخر إتمام التعاملات المالية بطريقة إلكترونية آمنة وسهلة وبتكلفة أقل ومن أي مكان.

2- المدفوعات الرقميةودورها في تحسين الشمول المالي لدى الدول العربية:

ينسب الجانب الأكبر من التقدم في الشمول المالي على مستوى العالم إلى ثورة الحلول الرقمية وسرعة الدفع عبر الهاتف المحمول وشبكة الإنترنت، ووجهت الحكومات مختلف المؤسسات إلى دفع الرواتب والمعاشات ومستحقات الضمان الاجتماعي من خلال تحويلات مصرفية. ففي العالم العربي، ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات المدفوعات الرقمية، إما الدفع أو الاستلام، من 20 % عام 2014 إلى نحو 26 % عام 2017،إلاأن هذه النسبة تبقى الأدنى عالمياً.

تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المراتب الأولى في عمليات المدفوعات الرقمية، حيث قام 84 % من البالغين في الإمارات بعمليات دفع أو استلام أموال عبر الإنترنت عام 2017،تليهاالبحرين 77.3 %،فالكويت 74.8 %،فالسعودية 61.2 %. وعلى عكسها،سجل كل من المغرب 16.7 %،وموريتانيا 15.7 %،وفلسطين 14.2 % أدنى نسب عربيا و عالميا من حيث إجراء عمليات المدفوعات الرقمية من دفع أواستلام.رغم هذا فقد شهدت بعض الدولارتفاع ملحوظ في عمليات المدفوعات الرقميةبين عامي 2014 و2017 في كل من العراق ومصر و الأردن،حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات مدفوعات رقمية منذ العام 2014 بنحو أربعة أضعاف في العراق، وحوالي ثلاثة أضعاف في مصر والأردن.

خاتمة:

يعتبر شعار Empowering the Unbanked أو تمكين المستبعدين مالياً، هدف معظم شركات التكنولوجيا الماليةكما أن المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية كصناعة أو قطاع لا يقتصر على تطوير أداة أخرى لتأمين الراحة لعملاء المصارف، بل في مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المهمشة والمستبعدة مالياً وتحسين فرص الحصول على التمويل خصوصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. بالإضافة إلى تقليص الفجوة بين الجنسين وتقديم حلول فعالة وواقعية.

وتمثل التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة مصدر خطر وفرص وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى. فقد تتغير طبيعة ونطاق المخاطر المصرفية كما هي واضحة ومعلومة في النظام التقليدي نتيجة لتزايد الاعتماد على التكنولوجيا المالية. وفي حين أن هذا التغيير قد يؤدي إلى مخاطر جديدة، لا يمكن تغطيتها أو تجنبها أو تحويلها، أو توقع حدتها وحجم الأضرار التي يمكن أن تحدثها. رغم أن الخطر عامل تميز ومصدر للإبداع والفرص، بالنسبة للمصارف، وللعملاء، وللقطاع المصرفي بشكل عام، وللجهات الرقابية أيضاً. ولذلك، يتوجب على المصارف والجهات الرقابية النظر في كيفية تحقيق التوازن بين الحفاظ على سلامة ومتانة النظام المصرفي، وتطوير الابتكار في القطاع المالي والمصرفي. ومن شأن هذه المقاربة المتوازنة تعزيز سلامة ومتانة المصارف والاستقرار المالي، وحماية المستهلك، وتعزيز الامتثال للقوانين والتشريعات، بما في ذلك قوانين مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، دون الإضرار بالابتكارات النافعة في الخدمات المالية، وخاصة تلك التي تستهدف الشمول المالي. والتي أثبتت قوتها ومرونتها في مواجهة أزمة كوفيد 19.

قائمة المراجع:

CGAP, A. F. (2019). رسم خريطة لإبتكارات التكنولوجيا المالية في العالم العربي-بوابة *FIN DEV*. Retrieved 05 28, 2021, from https://www.findevgateway.org/ar/blog/2019/11/rsm-khrytt-labtkarat-altknwlwjya-almalyt-fy-alalm-alrby :

partnership, R. p. (2020). *Advancing the digital financial inclution of youth.* OECD.

أعطيه, ي. ب. (2019). الشمول المالي في الدول العربية: الجهود السياسات و التجارب.أمانة مجلس محافظي المصارف المركزيةلصندوق النقد العربي.

الدولي, ا .(n.d.). .موقع البنك الدولي Retrieved 05 25, 2021, from https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1 .

العربية, ا. ا .(n.d.). .واقع الشمول المالي و دور التكنولوجيا المالية في تعزيزه Retrieved 05 27, 2021, from اتحاد المصارف العربية/https://uabonline.org/ar :

برنيه, م. ي. (2012). توسيع فرص الوصول للتمويل و الخدمات في الدول العربية و دور المصارف المركزية.الكويت: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسة النقد.

بوتيينة, ح. (2018). أبعاد الشمول المالي و دوره في تحقيق الميزة التنافسية. مجلة دراسات مالية و محاسبية09 , ،10.

ديميرجوتش, أ. (2018). قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Retrieved 05 27, 2021, from قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي/https://www.findevgateway.org/ar :

شنيني, ص. (عدد02/2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية. مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية.108 ,

صندوق النقد العربي. (2015). متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.صندوق النقد العربي.

طلحة, ا. (2020). الشمول المالي الرقمي.صندوق النقد العربي.